علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الاخرى

وعلى ذلك نستطيع أن ننظر لعلم الاجتماع علي أنه العلم الذي يدرس الإنسان فى كافة علاقاته الاجتماعية لأنها تلقى ضوءاً على تلك العلاقات فتوضح مدى تأثيرها ومدى تأثرها بها. أما العلوم الأخرى, كالتاريخ مثلاً الذي يفسر لنا سلوك الأفراد والجماعات فى الماضى, وعلم السياسة الذى يفسر ويحلل لنا ظاهرة القوة والسلطة وتوزيعها فى المجتمعات المختلفة فى الماضى, كل هذه أمور ليست وحدها مهمة لعالم الاجتماع ولكن لا غنى له عنها إذا أراد حقاً أن يفهم المجتمع وظواهره (7).

ولسوف نتناول فيما يلى علاقة علم الاجتماع بالعلوم التى قد تتداخل معه بشكل مباشر، أعنى(الأنثربولوجيا - الفلسفة الاجتماعية – علم النفس – التاريخ – علم السياسة – علم الاقتصاد).

**1- علم الاجتماع والانثروبولوجيا**:

إذا كان علم الانثروبولوجيا يقوم بدراسة الانسان في كل الازمنة والعصور سواء منها ما كان قبل التاريخ أو بعده، وتتطرق دراسة هذا العلم التركيب العضوي للانسان في مختلف مراحل تطوره فهو يقوم بتشريح البناء الجسماني والهيكل الفيزيقي للنوع الانساني كما يدرس التطور والتغيرات الحضارية للانسان منذ نشأته. ونشأة لغته وأساليبه في التفكير والعمل والحرف التي امتهنها وتطورها وتطور عاداته وتقاليده ولغاته وعناصر ثقافته، وتهتم الدراسات والبحوث الانثروبولوجية كذلك بدراسة الظروف الاقليمية والبيئية والمناخية ومبلغ تأثيرها في التركيب الجسمي والنشاط الاجتماعي والتراث الثقافي، ومدى التشابه والتباين بين مختلف الاقاليم والبيئات. ومهما كان الامر تحاول الانثروبولوجيا اظهار العلاقات الاجتماعية الكلية في نسق واحد يساعد العقل على ادراك الحقية من مختلف نواحيها واتجاهاتها ككل مترابط يؤدي إلى تبين الملامح الاساسية الهامة لتلك العلاقات.

تهتم الأنثربولوجيا الطبيعية والتاريخ الثقافي وكثير من مباحث علم اللغة, بدراسة جوانب حياة الإنسان البدائي أينما كان. والأنثربولوجيا شأنها شأن علم النفس, ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية, لذلك فالأنثربولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الأحياء فى دراسة كثير من الموضوعات.

والأنثربولوجيا – كعلم للثقافة – ذات صلة بالغة القوة بعلم الاجتماع, وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذي يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعنا من المجتمعات. وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثربولوجيا بنفس الطريقة التى نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة. أو إنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد. أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً ( بأنها تضم كل الأساليب التي يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما فى ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة ), فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثربولوجيا مع علم الاجتماع, وفي الجامعات البريطانية نجد الأنثربولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى من تقاليد علم الاجتماع, بينما نجد الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع في كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً مجالاً واحداً من مجالات الدراسة.

ومع ذلك فهناك وجه اختلاف ملحوظة بين العلمين, فالأنثربولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم, بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً. والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعاً. فالأنثربولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة, أما علماء الاجتماع فيميلون – غالباً – إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة. أو عملية بذاتها كالحراك الاجتماعي. وعادة ما يعيش الأنثربولوجيون في المجتمع الذي يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة, ويسجلون العادات والأعراف مستعينين في ذلك بالإخباريين. والمنهج الأنثربولوجي هو – بالضرورة – منهج كيفي أو علاجي, أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات. لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ما تكون رسمية وكيفية. وفضلاً عن ذلك فالوسط الطبيعي لعالم الأنثربولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها بينما نجد عالم الاجتماع يدرس – بمرونة كبيرة – التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة.

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثربولوجيا مرتبط باستمرار بوجود الشعوب البدائية ذاتها, وفى حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر. أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر فإن فرصة الأنثربولوجيا في البقاء تكون ضئيلة للغاية وقد تتحول الأنثربولوجيا – حينئذ – لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم أو المجتمعات المحلية الصغيرة, أو أن تذوب فى إطار اجتماعي عام.

والملاحظ أن الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هي علوم عامة شأنها شأن العلوم الطبيعية, تهدف إلى إقامة نسق نظري, وإن كانت حتى الآن ماتزال في مرحلة مبكرة من تطورها. تلك هي النظرة التى تبناها كثيرون, بل معظم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية. ومن أظهر هؤلاء دور كايم وراد كليف براون. ولقد قابلت هذه الفكرة معارضة من جانب بعض الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية الذين حاولوا أن يضعوا تفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية من جهة, والعلوم الثقافية والتاريخية من جهة أخرى, حيث أكدوا أنه بينما تهدف الأولى إلى " التفسير السببى " فإن الثانية تسعى إلى تفسير أو فهم المعنى. ولقد أحدثت أعمال فلهام ديلثى تأثيراً واضحاً في العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بانتشار الاتجاه الثانى وبخاصة في مؤلفه : " مقدمة في دراسة العلوم الإنسانية " Einleitung in die Geisteswissens Chasten وكان تأثير ديلثى قوياً في علم الاجتماع الألماني بصفة خاصة، ونستطيع أن نلمحه في مقالات ماكس فيبر عن مناهج العلوم الاجتماعية. وفي بريطانيا صاغ كولنجودو Collingwood أفكاراً مماثلة لتلك التي قدمها ديلثى, لم يكن لها تأثير مباشر ضئيل في العلوم الاجتماعية, ومع ذلك فإن عدداً من الكتاب الإنجليز طالبوا بأن تصبح العلوم الاجتماعية مثل الدراسات التاريخية. أما في إيطاليا, فقد كانت الفلسفة التاريخية عند كروس Croce ذات أثر واضح على الدراسات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان. كذلك اقترح الكتاب الماركسيون ذوي الاتجاه الهيجلي الواضح نظرية فلسفية للتاريخ تعارض علم الاجتماع كعلم تعميمى(8).

**2- الفلسفة الاجتماعية**

وهى أقدم بكثير من علم الاجتماع, نمت نمواً ملحوظاً فى اليونان القديمة, وتبلورت فى العصور الوسطى, وازدهرت فى القرن الثامن عشر, عصر التنوير الذى سبق مباشرة مولد علم الاجتماع. وهناك من القضايا المتضمنة فى علم الاجتماع المعاصر ما يمكن تتبعها فى أعمال الفلاسفة الاجتماعيين القدامى.

ومع أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد العقل الإنسانى المنقب, إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذى يفصل بين العلم الإمبيريقى والفلسفة, وهو اختلاف ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية. فكلاهما يحاول أن يصف الواقع ويفسره, وكلاهما أيضاً يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق فى هذه الملاحظات. وعند هذا الحد ينتهى التشابه بين العلم الإمبيريقى (الذى يضم علم الاحتماع) وبين الفلسفة (التى تضم الفلسفة الاجتماعية)., ففى العلم الإمبيريقى تستمد التعميمات المتصلة بميدان محدد من البحث من الوقائع التى تم ملاحظتها فى هذا الميدان, أو من ميادين وثيقة الصلة به ؛ هذا إلى أن هذه التعميمات تستمد دون التسليم (سواء بالتأكيد أو النفى) بأى معرفة على مستوى عالٍ من التجريد تتعلق بالواقع ككل. وتشكل جملة القضايا التى تكون أى علم إمبيريقى نسقاً قائماً بذاته. ولا يسمح للقضية أن تلعب دوراً فى هذا النسق إذا كانت تنطوى على معرفة إمبيريقية. أى أن لم تكن قد صيغت وفقاً للحدود الموضحة آنفاً.

أما الفلسفة فهى على النقيض من ذلك, لأنها تسعى – أساساَ – إلى فهم الحقيقة فى كليتها. فالفيلسوف من خلال ملاحظة مجموعات متنوعة من الوقائع يشرع فى إقامة بعض المبادئ العامة والنهائية التى يحاول – بواسطتها – تفسير الحقيقة ككل, ونحن لا نسعى هنا إلى الإجابة عن التساؤل الذى يثار حول كيفية اشتقاق القضايا المتعلقة بالحقيقة الكلية, فهناك اختلافات واضحة فى هذا الصدد بين المدارس الفلسفية المتعددة. ويستمد الفيلسوف مسلمات وبديهيات معينة من المبادئ العليا للحقيقة الكلية التى صاغها, ثم يحاول بعد ذلك استخدامها فى إعادة تفسير الوضع الخاص لفئات الموضوعات التى يميزها فى الوقائع الملاحظة. وهكذا فبينما يفسر عالم الاجتماع المجتمع فى ضوء الوقائع الملاحظة من خلاله أو من خلال الميادين المتصلة بذات المعرفة الإمبريقية, يفسر الفيلسوف الاجتماعي المجتمع فى ضوء التفسيرات التى يعطيها للحقيقة الكلية ؛ ولذلك فإنه يستطيع أن يتحدث عن العلل الأولى, والقيم النهائية, والغايات القصوى, بينما لا يستطيع علم الاجتماع أن يغفل ذلك.

فالفارق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح على المستوى النظرى, إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة, وبخاصة على مستوى النظريات. فقد ظهر خلال نمو علم الاجتماع خلط شديد بينه وبين الفلسفة الاجتماعية. فلقد جاوز كثير من علماء الاجتماع الحدود التى تفصل بين نطاق الفلسفة الاجتماعية ونطاق علم الاجتماع, وأدخلوا فيه أفكاراً وتصورات من النوع الذى يثير الشك والتساؤل, تنتمى إلى الفلسفة الاجتماعية (9).

**3- علم الاجتماع وعلم النفس:**

إن الانسان الفرد لا يتحقق وجوده الا في وسط جمعي، وحيث أن علم النفس يدرس الانسان الفرد يقوم علم الاجتماع بدراسة المجتمع الانساني، لذلك يوجد تداخل بين العلمين يبدو بوضوح في نقطة التقاء مشتركة بينهما في علم النفس الاجتماعي. وكلا العلمين يتبنى وجهات نظر مختلفة، فعلم النفس يعنى بدراسة حاجات الفرد وقدراته وتنظيمها في محيط شخصيته، ومصدر الدوافع الفردية في نطاق التكوين الشخصي، بينما علم الاجتماع يبحث عن مصادر الدوافع البشرية في نطاق الافكار والقيم التي يتعلمها الفرد من مجتمعه.

ورغم الاختلافات الواضحة بين العلمين فهما يلتقيان في موضوعات متقاربة كثيرة مثل دراسة جناح الاحداث والانتحار مثلاً بغرض الوقوف على الاسباب والدوافع التي تؤدي إلى هذا السلوك وهكذا فالعلاقة وثيقة بين العلمين.

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل أو العمليات العقلية. فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس, ومنحها معاني معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس. بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم, ويولى علماء النفس المحدثون اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز, والدور الذي تلعبه في تحديد نمط الشخصية.

ولعلم النفس جذور عميقة في كل من علمي الأحياء ووظائف الأعضاء (الفسيولوجى), بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً. والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التي تتناول الإدراك البصري والسمعي لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعي بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التي تتناول العواطف والدافعية.. الخ. وتلك التي تتناول مشاركة الفرد في العلاقات الاجتماعية وغالباً ما يسعى دارسو الإدراك والتعلم والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكولوجية, تلك القوانين التي تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع. أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفي, فغالباً ما يتناولون الفرد والطابع لشخصيته, وهذا ينطبق – بصفة خاصة – على علماء النفس الإكلينيكيين.

ويعد مفهوم **الشخصية** مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية. ويكاد يلعب بالنسبة لعلم النفس الدور الذي يلعبه مفهوم **المجتمع** أو **النسق الاجتماعي** بالنسبة لعلم الاجتماع. وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى في شخصية الفرد, وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسي وخبراته الشخصية الفريدة. أما علم الاجتماع فيحاول – على العكس من ذلك – فهم السلوك كما يتبدى فى المجتمع, وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعي... الخ.

ويكاد يلتقي علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً هو علم النفس الاجتماعي. ومن وجهة النظر السيكولوجية الخاصة نجد علم النفس الاجتماعي يهتم بتناول الوسائل التي من خلالها تخضع الشخصية (أو السلوك) للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعي الذي يشغله. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك, فلقد أوضح كيف أن العملية السيكولوجية (الإدراك) تتأثر بالموقف الاجتماعي. مما يؤدي إلى حدوث اضطراب معين فى إدراك الشخص.

أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعي لا يضم فيما يضم أية دراسة للعمليات الاجتماعية تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد, أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين فى موقف معين يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية, ولقد أوضح "جانويتز" Janowitz و"مارفيك"Marvick - فى دراسة لهما عن السلوك الانتخابي – كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعاً لا فقط بين الأشخاص ذوي التعليم المحدود, بل أيضاً بين الذين تتصف شخصياتهم بالتسلطية.

على أن وجهتي النظر السوسيولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعى غالباً ما تتداخلان وتختلطان عند إجراء البحوث الواقعية, ففي الدراسات التى تتناول الرأي العام, أو الحركات الجماهيرية في مجال السياسة مثلاً نجد صعوبة كبيرة في التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عالم النفس, لذلك نجد البعض يذهب إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعي علماً مستقلاً شأنه فى ذلك شأن الكيمياء الحيوية (10).

إلا أن هناك مشكلة أساسية تواجه العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس عند تصديها لدراسة الأنساق الاجتماعية social Systems وهي تلك التي تتمثل فى تعيين أو تحديد الوظائف والأدوار, ومن ملاحظات على النسق الاجتماعى أو وحدة الدراسة ككل, ولكن عادة ما تجري هذه الملاحظات على بعض جوانب أو أبعاد النسق, ويعد الشخص المفرد في الواقع هو الوحدة الطبيعية للملاحظة.

وعادة ما تصاغ هذه الإشكالية على النحو التالي « فى حين تتوجه النظرية أو تهدف إلى تحديد أو تعيين الأداء الوظيفى للنسق الاجتماعى ككل, تركز البحوث الإمبريقية على وصف وتفسير السلوك الفردى للأشخاص»(11).

والتركيز على السلوك الفردي كموضوع للدراسة والتفسير لم يتم تجاهله بشكل كامل في العلم الاجتماعي حيث تركز العديد من البحوث السوسيولوجية المعاصرة على وصف وتفسير السلوك الفردي مثل السلوك التصويتي أو الانتخابي, السلوك الاستهلالي, الاختيار المهني, الاتجاهات والقيم... الخ. وتضمنت المتغيرات التي استخدمت فى الوصف والتفسير الخصائص الأساسية التي تعزى إلى الأفراد موضع الدراسة, وخصائص البيئات الاجتماعية التي يعيشون فيها والتي تتراوح بين الأسرة والأصدقاء, إلى السياقات الاجتماعية الأوسع وذلك باستخدام مناهج تفسير متعددة منها :

**1) طريقة الارتباطات الإحصائية Statistical Association :** وتستخدم في العديد من البحوث الكمية التي تهدف إلى تفسير السلوك الفردي لعينة من الأفراد يختلفون فى كل من السلوك المراد تفسيره, والخصائص التي يظن أن من المحتمل الاعتماد عليها فى تفسير السلوك.

**2) تستخدم الطريقة الثانية في التفسير في كل من البحوث الكيفية والكمية,** وتعتمد على تحليل وفحص العمليات الداخلية للفرد Internal Process Within Individuals , ويمكن الوصول إلى المعرفة بهذه العمليات الداخلية من خلال ما يعرف الاستبطان, أو الفهم المتعاطف Introspection & Sympathetic Understanding من قبل الملاحظة وأيضاً في بعض الأحيان من خلال الرصد الكمي Quantitative Monitoring للتغيرات داخل الفرد كما يفعل في بعض فروع علم النفس, والمبدأ العام الذي تستند إليه مثل هذه التفسيرات أن الملاحظات تجرى فقط على الشخص المفرد.

ولا تقتصر الاختلافات بين نمطي التفسير السابقين في أسلوب أو طريقة التفسير فقط، والمتغيرات الأساسية أو الرسمية المستخدمة في التفسير التي تمتد من المتغيرات الخارجية إلى المتغيرات الفردية التي تميز الشخص ككل, وهذه الأخيرة أي المتغيرات المميزة للفرد تركز على التغيرات الداخلية التي تحدث للفرد وتؤدي إلى أن يصدر عنه أداء سلوكى معين.

وأود أن أشير فقط إلى ملاحظة هامة, مفادها أن التركيز على تفسير السلوك الفردى في العديد من البحوث الاجتماعية يفضي بشكل ما إلى الابتعاد عن المشكلات المحورية The Central Problems للنظرية الاجتماعية والمتعلقة بشكل خاص بتحديد أو تعيين وظائف وأدوار الأنساق الاجتماعية The Functioning of Social Systems . إذن فالمهمة الأساسية المنوطة بالمتخصصين فى العلوم الاجتماعية تتمثل في وصف وتفسير الظواهر الاجتماعية Social Phenomena وليس وصف وتفسير السلوك الشخصى للأفراد (12).